# الشّاذّ في كلام العرب

# في كتاب

# ((همع الهوامع في شرح جمع الجوامع))

# للعلاّمة جلال الدّين السّيوطيّ

## ملخّص البحث

يهدف هذا البحث إلى إظهار الشاذ في اللغة العربية مما أشار إليه السيوطي في كتابه (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، والسيوطي واحد من أهم متأخري النحاة؛ لأنه جمع في كتابه آراء من سبقه من النحاة من لدن سيبويه حتى نحويي عصره، وهو من أكثر كتبه النحوية شهرة، وأوسعها شرحًا، كثرت فيه آراؤه وتوجيهاته النحوية، فهو موسوعة ضخمة في شواهد العربية، اعتمد في تأليفه على أكثر من مئة مرجع، فكتابه يعدُّ بحق خلاصة كتب النحويين من قبله. وقد عرضت في هذا البحث: للشاذ لغة واصطلاحًا، ولأنواع الشاذ، وللفرق بين الشاذ والنادر والضعيف، وللشاذ والضرورة، ثم توقفت مع الشاذ عند النحاة من لدن سيبويه مرورًا بأهم النحاة من بعده: كابن السراج, وابن جني، وابن مالك، ومن ثم عرضت للشاذ في كتاب (همع الهوامع)؛ إذ حاول السيوطي في كتابه أن يرصد ما حكم النحويون واللغويون على شذوذه، وهو في كثير من هذه المواضع مجرد ناقلٍ لم يُدْلِ برأيه فيها، ومن ثم بيّنت الشاذ في النحو، والشاذ في الصرف، عارضًا ما قاله النحويون, والأسباب التي دفعتهم إلى إطلاق هذه الأحكام.

## Abstract

Dr.isam alkousa

This research aims at showing the irregular in Arabic, that was referred to in Al-Seyouti's book, Hama' al-Hawame'. I have chosen this book by Al-Seyouti, one of the late most important syntacticians, because he compiled in his book the views of his predecessor syntacticians from Sibaweh up to his contemporary syntacticians. This book can be regarded as one of his most renowned and annotated books. In this book he provided a plethora of his syntactic views and recommendations. Also, this book is an immense encyclopedia in the compilation of which he referred to more than one hundred references. Therefore, it can be looked at as a summation of preceding books of syntax. This research deals with the irregular linguistically and technically, its types, as well as the difference between the irregular, the rare and the weak, and the irregular and necessity. This research then paused upon the irregular in syntacticians since Sibaweh through others including: Ibn Sarraj, Ibn Jinni and Ibn Malek. Then I moved to discuss their regular in Hama' al-Hawame' where Al-Seyouti attempted to trace what other syntacticians and linguistics had to say about the irregular in his book, where he was mostly are copyist of these views. Afterwards, I showed the irregular in syntax and morphology, revealing what syntacticians said about these issues, and their motivations for holding such viewpoints.

**من ترجمة السيوطي[1]:**

هو عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد الخضيري الأصل، الطولوني، المصري، الشافعي, جلال الدين، أبو الفضل, ولد في رجب عام تسعة وأربعين وثماني مئة، توفي والده وله من العمر خمس سنوات، فنشأ بالقاهرة يتيمًا، وحفظ القرآن وهو دون الثامنة من عمره، وأمضى سبعة عشرة عامًا بين أيدي العلماء يصغي ويحفظ ويكتب، ويعدّ في العلماء القلائل الذين أكثروا الأخذ عن الشيوخ، فقد أخذ عن المفسر والمحدث والفقيه واللغوي والنحوي والأديب.

وتصدر للتدريس والإفتاء في وقت مبكر من حياته، وكان لذلك أثره في كثرة تلاميذه الذين أخذوا عنه، ولما بلغ الأربعين اعتزل الناس، وخلا بنفسه في روضة المقياس على النيل منزويًا عن أصحابه جميعًا، فألف أكثر كتبه، وتوفي في التاسع عشر من جمادى الأولى سنة إحدى عشرة وتسع مئة, في منزله بروضة المقياس، ودُفن في (حوش قوصون) خارج باب القرافة.

والسيوطي . على الرغم من تأخّره الزمني عن فترات النشأة والازدهار في أربعة القرون الأولى . توفر على معارف كثيرة، يدرسها ويؤلّف فيها، وقد توافرت لديه جهود قرون طويلة من العمل العلمي المتواصل, واستطاع أن يصوَّر بأعماله اللغوية خصائص المنهج العربي في مراحله الأولى، ثم يضيف إليها ما أضافته المراحل المتأخرة مما اتخذه بعض الباحثين أساسًا للحكم على المنهج بعامة, فقد كان ذا مقدرة فائقة وموهبة خلاقة، شارك في التدريس والتأليف في أكثر العلوم والمعارف المعروفة في عصره، ولا سيما في مجال اللغة؛ إذ كان جهده فيها عظيمًا جليل القدر.

ترك لنا السيوطي مؤلفات كثيرة حافلة بألوان شتى من المعرفة، لغة ونحوًا وفقهًا وحديثًا وتفسيرًا، فله ما يزيد على ثلاث مئة مؤلف في مختلف العلوم ما بين كتاب ورسالة؛ منها: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، وطبقات المفسرين، وطبقات الحفاظ، وحسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، ولبّ اللباب في تحرير الأنساب، والدر المنثور في التفسير المأثور، والجامع الصغير في الحديث، والمزهر في اللغة، والاقتراح في أصول

1 تُنظر ترجمته في: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي 1: 328 وما بعدها، والكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة للغزي 1: 226.

النحو، وكتب مؤرخًا لنشأة النحو والصرف في رسالته (الأخبار المروية في سبب وضع العربية)، وتناول عددًا من مصنفات النحو بالشرح والتعليق، فشرح ألفية ابن مالك في (البهجة المرضية في شرح الألفية)، و(شرح شواهد المغني)، و(التوشيح على التوضيح)، و(السيف الصقيل على حواشي ابن عقيل)، وغير ذلك من الشروح، ومن ثم صنَّف عددًا من الكتب النحوية منها ألفية سماها (الفريدة)، والأشباه والنظائر، غير أن أهم أعماله . لا شك . هو كتابه (جمع الجوامع) وشرحه (همع الهوامع) الذي يعد مصدرًا مهمًا من مصادر النحو العربي؛ لِمَا فيه من مادة تكاد تستوعب جهود القدماء.

**همع الهوامع ..**

يعدُّ هذا الكتاب في أهم المؤلفات النحوية التي ألفها السيوطي، فهو حافل بمسائل النحو وقضاياه من لدن سيبويه حتى نحويي عصره، وهو من أكثر كتبه النحوية شهرة، وأوسعها شرحًا، وكثرت فيه آراؤه وتوجيهاته النحوية، وهو موسوعة ضخمة في شواهد العربية، وقد اعتمد في تأليفه على أكثر من مئة مرجع؛ إذ قال في مقدمته: "فإنَّ لنا تأليفًا في العربية جمع أدناها وأقصاها، وكتابًا لم يغادر من مسائلها صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها... وأوردته مناهل كتب فاض عليها همع الهوامع وجمعته من نحو مئة مصنف، فلا غرو أن لقبته (جمع الجوامع)"[2]؛ وبعض هذه المراجع مفقود من المكتبة العربية، ومعظم الكتب النحوية التي يدرسها الطلاب في الجامعات العربية تعتمد في كثير من المسائل على كتاب همع الهوامع[3].

**الشاذ لغة واصطلاحًا ..**

يعدُّ الخليلُ بن أحمد من أوَّل من استخدم هذا المصطلح، نقل عنه قوله: "شذَّ الرجل في أصحابه, أي انفرد عنهم، وكلُّ شيء متفرّد فهو شاذٌّ، وشذاذ الناس متفرقوهم"[4].

**فلغةً:** (شذذ) شَذَّ عنه يَشِذُّ ويَشُذُّ شذوذًا, انفرد عن الجمهور وندر, فهو شاذٌّ[5].

2 همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1: 1.

3 مقدمة همع الهوامع 11.

4 كتاب العين للفراهيدي 6: 215.

5 لسان العرب لابن منظور /شذذ/.

وجاؤوا شُذَّاذًا أي قِلالاً، وقوم شُذَّاذ إذا لم يكونوا في منازلهم ولا حيّهم، وشُذَّانُ الناس ما تفرّق منهم، وشُذَّاذُ الناس الذين يكونون في القوم ليسوا في قبائلهم ولا منازلهم, وشُذَّان جمع شاذّ, مثل شاب وشُبَّان، ويروى بفتح الشين, وهو المتفرق من الحصا وغيره, ويقالُ من قال: شُذَّان, فهو جمع شاذ، ومن قال: شَذَّان, فهو فَعْلانُ, وهو ما شذ من الحصا، ويقالُ: شُذَّان, وإنما يقال: شُذَّان بالضم لا يجمع.

فالشاذ إذًا يطلق على معانيَ تدور في مجملها حول: الانفراد، والندرة، والقلة، والافتراق.

**واصطلاحًا:** قَال الشريف الْجُرْجَانِيُّ: "الشَّاذُّ مَا يَكُونُ مُخَالِفًا لِلْقِيَاسِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى قِلَّةِ وُجُودٍ وَكَثْرَتِهِ"[6].

أما الشاذ في اللغة فما انفرد عن القاعدة, وهو المقصود هنا؛ لأن القاعدة هي المعبر عنها بالأصل، فالشذوذ اللغويّ كلّ ما انفرد به عن الجمهور.

**أنواع الشاذّ**

الشاذ على نوعين:

**أحدهما..** الشاذ المقبول, وهو ما يجيء على خلاف القياس, ويُقبل عند الفصحاء والبلغاء، نحو قولهم: أَخْوَصَ الرِّمْث واسْتَصْوبت الأمر؛ ولا يقال: استَصَبْتُ، ومنه: استَحْوذَ, وأغْيلت المرأة, واستوق الجملُ, واسْتَتْيَسَت الشاة, واسْتَفْيَل الجمل[7].

**والآخر..** الشاذ المردود, وهو ما يجيء على خلاف القياس, ولا يُقبل عند الفصحاء والبلغاء, من مثل تتميم مفعول فيما عينه واو، نحو: ثوب مَصْوُون, ومسك مَدْوُوف, وفرس مَقْوُود, ورجل مَعْوُود من مرضه، وكل ذلك شاذّ في القياس والاستعمال, فلا يسوغ القياس عليه, ولا ردُّ غيره إليه[8].

**الفرق بين الشاذّ والنادر والضعيف ..**

**أولاً.. الشاذ:** يكون في كلام العرب, لكن بخلاف القياس. قال السيوطي: "يجوز حذف نون (كان) تخفيفًا بشروط أن يكون من مضارع بخلاف الماضي والأمر مجزومًا بالسكون بخلاف المرفوع والمنصوب والمجزوم بالحذف, وألا توصل بضمير, نحو: إن يكنه, فلن تسلط عليه، ولا بساكن, نحو: ﴿**لَمْ يَكُنِ الَّذِيْنَ كَفَرُوا**﴾ [البينة 1]، ومن شواهد ما اجتمعت فيه

---

6 التعريفات للشريف الجرجاني 1: 164.

7 الخصائص لابن جني 1: 96, 97.

8 الخصائص 1: 97.

الشروط: ﴿**ولَمْ أَكُ بَغِيًّا**﴾ [مريم 20]، ﴿**لَمْ نَكُ مِنَ المُصَلِّيْنَ**﴾ [المدثر 43]، ﴿**ولا تَكُ في ضَيْقٍ**﴾ [النحل 127]، ﴿**فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُم**﴾ [غافر 85]... قال أبو حيان: وحذف هذه النون شاذ في القياس؛ لأنها من نفس الكلمة, لكن سوغه كثرة الاستعمال"[9].

**ثانيًا.. النادر**: يُقصد به ما ورد في الاستعمال قليلا جدًا مخالفًا ما هو معروف سماعًا في الاستعمال الكثير جدًا؛ كقول العرب: مصائب, في جمع: مصيبة, فإنَّ هذا نادرٌ لا يكون فيما كانت الياء فيه أصلية، وإنما يكون فيما كانت فيه الياء زائدة, مثل: كبيرة وكبائر.

والنادرُ هنا قد يسمى (شاذًا), وقد يسمى (قليلاً), وغيرَ ذلك، والتفريق بين هذه الاصطلاحات في كلامهم، إلا أنها قد تتداخل في كلام بعض أهل العلم.

وعرّفه بعضهم بقوله: "مَا قَل وُجُودُهُ وَإِنْ لَمْ يُخَالِفِ الْقِيَاسَ"، كقول السيوطي: "من الظروف المبنية (حيث) لا تستعمل إلا مضافة إلى جملة... وإضافتها إلى الفعلية أكثر، ولهذا رجح النصب في: جلست حيث زيدًا أراه، وندرت إضافتها إلى المفرد كقوله[10]:

**بِبِيْضِ المَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ العَمَائِمِ**

... والكسائي يقيسه، وأندر من ذلك عدم إضافتها لفظًا بأن تضاف إلى جملة محذوفة معوضًا منها (ما), كقوله[11]:

**إذَا رَيْدَةٌ مِنْ حَيْثُ مَا نَفَحَتْ لَهُ**

أي: من حيث هبت.

والأصل فيها أن تكون للمكان، قال الأخفش: وقد ترد للزمان, كقوله[12]:

**لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيْشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قُدَمُهْ**

أي: حين تهدي.

ولا تستعمل غالبًا إلا ظرفًا, وندر جرها بالباء في قوله[13]:

**كَانَ مِنَّا بِحَيْثُ يُعْكِي الإِزَارُ**

---

9 همع الهوامع 2: 108.

10 لمجهول, ويُنظر في: شرح المفصّل 4: 92، ومغني اللبيب 177، وشرح الأشموني 2: 254.

11 لأبي حية النميري في المقاصد النحوية للعيني 3: 386.

12 لطرفة بن العبد في ديوانه 1: 56.

13 لمجهول, و(يعكي) يشدّ.

وبـ(إلى) في قوله[14]:

**إلَــى حَيْـثُ أَلْقَـتْ رَحْلَهَـا أُمُّ قَشْـعَمِ**

وبـ(في) في قوله[15]:

**فَأَصْـبَحَ فـي حَيْـثُ الْتَقَيْنَـا شَـرِيْدُهُم**

وقال ابن مالك: تصرفها نادر, ومن وقوعها مجردة عن الظرفية قوله[16]:

**إنَّ حَيْـثُ اسْـتَقَرَّ مَـنْ أنْـتَ رَاعِيْـ ـــهِ حِمًـــى فِيْـــهِ عِـــزَّةٌ وأَمَـــانُ**

فـ(حيث) اسم (إن), وقال أبو حيان: ... بل اسم (إن) في البيت (حمى) و(حيث) الخبر؛ لأنه ظرف، والصحيح أنها لا تتصرف, فلا تكون فاعلاً ولا مفعولاً به ولا مبتدأ"[17].

**ثالثًا.. الضعيف:** ما لم يصل حُكمه إلى الثبوت.

قال السيوطي في حذف تمييز (كأيّن): "واختلف في جواز حذفه، فجوزه المبرد والأكثرون، وقال صاحب البسيط إنه ضعيف للزوم (من) ففيه حذف عامل ومعمول, قال أبو حيان: ومن يقول بجواز حذفه لا يلتزم أنه حُذِفَ وهو مجرور بـ(من), بل حُذِفَ وهو منصوب كما حذف من (كم) الاستفهامية، وهو منصوب"[18].

**الشّاذّ والضّرورة**

هذان المصطلحان نراهما بكثرة في مصنفات النحاة، ونراهما منفردين في مواضع كثيرة، ونراهما متلازمين في مواضع أقل.

أما الشذوذ فما شذ عن القاعدة وخالفها في نثر الكلام، عندئذ يكون شاذًا يُحفظ ولا يُقاس عليه، فالشاذ نراه في المنثور من كلام العرب، وهو ما فارق ما عليه بقية بابه.

قال سيبويه: "وقد قال بعضُهم: ذهبتُ الشامَ, يشبّهه بالمبهَم؛ إذ كان مكانًا يَقع عليه المكانُ والمذهبُ، وهذا شاذٌّ؛ لأنّه ليس في (ذهبَ) دليل على (الشام), وفيه دليلٌ على المذهبِ والمكانِ"[19].

---

14 لزهير بن أبي سلمى في ديوانه 69.

15 للفرزدق في شرح ديوانه 2: 122.

16 لمجهول, يُنظر في: خزانة الأدب 3: 157.

17 همع الهوامع 3: 205, 208.

18 همع الهوامع 4: 85.

19 الكتاب 1: 35.

وقال أيضًا: "وقد قال بعض العرب: كُدتُ تكادُ, فقال: فَعُلْتُ تَفْعَلُ, كما قال: فِعِلْتُ أَفْعَلُ, وكما ترك الكسرة كذلك ترك الضمة, وهذا قول الخليل, وهو شاذ من بابه كما أنَّ: فَضِلَ يَفْضُلُ, شاذٌ من بابه"[20].

وكذلك قال: "وممّا جرى نعتًا على غير وجه الكلام: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ, فالوجهُ الرفعُ، وهو كلامُ أكثرِ العربِ وأفصحِهم، وهو القياسُ؛ لأنّ (الخَرِبَ) نعتُ (الجُحْرِ)، و(الجحرُ) رفعٌ، ولكنّ بعض العرب يجُرُّه، وليس بنعتٍ لـ(الضبّ)، ولكنّه نعتٌ للذي أُضيف إلى (الضبّ), فجرّوه؛ لأنه نكرةٌ كـ(الضبّ)، ولأنَّه في موضعٍ يقع فيه نعتُ الضبّ، ولأنَّه صار هو و(الضب) بمنزلة اسم واحدٍ"[21].

وإنْ وُجِدَ هذا الشَّاذُ في الشِّعر حُمِّلَ صِفَةً إضافيةً هي الضرورة, والضرورة الشعرية نوعان: ما لا مندوحة عنها، وما فيها مندوحة, والاثنان يقعان في الشعر.

ويحكم النحاة على البيت بالضرورة عندما تكون فيه مخالفة للقاعدة النحوية، قال ابن السراج: "ضرورة الشاعر أن يضطرَّ الوزن إلى: حذف, أو زيادة، أو تقديم، أو تأخير, في غير موضعه، وإبدال حرف أو تغيير إعراب عن وجهه على التأويل، أو تأنيث مذكر على التأويل، وليس للشاعر أن يحذف ما اتفق له، ولا أن يزيد ما شاء، بل لذلك أصول يعمل عليها، فمنها ما يحسن أن يستعمل، ويقاس عليه، ومنها ما جاء كالشاذّ، ولكنَّ الشاعر إذا فعل ذلك، فلا بدَّ من أن يكون قد ضارع شيئًا بشيء، ولكنَّ التشبيه يختلف، فمنه قريب, ومنه بعيد"[22].

قال السيوطي في حديثه عن نون التوكيد: "وتدخل لزومًا المضارع المثبت المستقبل جواب قسم... وقيل لزومًا المضارع التالي (إما) الشرطية، نحو: ﴿**فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ**﴾ [الزخرف 41], ﴿**وإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ**﴾ [الأعراف 200], ولم يقع في القرآن إلا مؤكدًا بالنون، ومن ثم قال المبرد والزجاج إنها لازمة لا يجوز حذفها إلا في الضرورة، كقوله[23]:

**إِمَّا تَرَيْ رَأْسِي تَغَيَّرَ لَوْنُهُ**

---

20 الكتاب 4: 40.

21 الكتاب 1: 436.

22 الأصول لابن السراج 3: 435.

23 لحسان بن ثابت في ديوانه 183.

ولكثرة حذفها في الشعر قال سيبويه والجمهور بجوازه في الكلام، إلا في: الجزاء, والمنفي بـ(ما) و(لا) و(لم), والتعجب, والماضي, ومدخول (ربما) و(ما) الزائدة, وسائر أدوات الشرط, والخالي مما ذُكر, واسم الفاعل، أي لا تدخل في شيء من هذه الأنواع إلا شذوذًا وضرورة أو مثلاً, كقوله[24]:

**حَدِيْثًا مَتَى مَا يَأْتِكَ الخَيْرُ يَنْفَعَا**

وقولك: ما في الدار يقومن زيد.

وقوله تعالى: ﴿**وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَّ تُصِيْبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّة**﴾ [الأنفال 25].

وقول الشاعر[25]:

**فَــلا ذَا نَعِــيْمٍ يُثْــرَكَنْ لِنَعِيْمِــهِ**

وقوله[26]:

**يَحْسَــبُهُ الجَاهِــلُ مَــا لَــمْ يَعْلَمَــا**

وقوله[27]:

**فَـأحْرِ بِـهِ مِـنْ طُـوْلِ فَقْـرٍ وأحْرِيَـا**

وقوله[28]:

**دَامَــنَّ سَــعْدُكِ لَــوْ رَحِمْــتِ مُتَيَّمًــا**

وقوله[29]:

**رُبَّمَــــا أَوْفَيْــــتُ فـــــي عَلَــــمٍ تَــــــرْفَعَنْ ثَــــوْبِي شَــــــمَالاتُ**

وقوله[30]:

**قَلِــيْلاً بِــهِ مَــا يَحْمَــدَنَّكَ وَارِثُ**

---

24 نُسب إلى النجاشي الشاعر، ويُنظر في: الكتاب 3: 515، وشرح الرضي على الكافية 4: 486.

25 لم أقع عليه في غير همع الهوامع.

26 نُسب إلى أبي العصماء العبسي, وأبي حيان الفقعسي, ويُنظر في: الكتاب 3: 516, والأصول 2: 172، وشرح الكافية 4: 487.

27 لمجهول, ويُنظر في: شرح الأشموني 1: 286, و(أحريا) أصله (أحرين), فقد أكَّد الشاعر صيغة التَّعجب بالنون الخفيفة , ثم أبدل النون ألفًا في الوقف.

28 لمجهول, ويُنظر في: مغني اللبيب 444.

29 نُسب إلى جذيمة الأبرش، ويُنظر في: الأصول 3: 453، وشرح الكافية 4: 486.

30 لحاتم الطائي في ديوانه 44.

وقوله[31]:

**مَــنْ يُــثْقَفَنْ مِــنُهُم فَلَــيْسَ بِآيِــبٍ**

وقوله[32]:

**ومَهْمَــا تَشَــأْ مِنْــهُ فَــزَارَةُ تَمْنَعَــا**

وقوله[33]:

**لَيْــتَ شِــعْرِي وأَشْــعُرَنَّ إذَا مَــا**

وقوله[34]:

**أقَــائِلُنَّ: أحْضِــرُوا الشُّــهُوْدَا"[35].**

**الشاذّ عند النحاة**

سمى أهلُ النحو ما انفرد عن الحُكم إلى غيره (شاذًّا)؛ حملاً لهذا الموضع على حُكم غيره, وقد ظهر هذا المصطلح عند المتقدمين من النحاة، قال ابن السراج: "واعلم أنه ربما شذَّ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطّرد في جميع الباب لم يُعن بالحرف الذي يشذ منه، فلا يطّرد في نظائره، وهذا يستعمل في كثير من العلوم, ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى وجدت حرفًا مخالفًا لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شاذ, فإن كان سمع ممن ترضى عربيته فلا بد من أن يكون قد حاول به مذهبًا ونحا نحوًا من الوجوه, أو استهواه أمر غلطه"[36].

أمَّا ابن جني فقد أفرد بابًا في خصائصه قال فيه: "اعلم أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب: مطّرد في القياس والاستعمال جميعًا, وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة وذلك نحو: قام زيد وضربت عمرًا ومررت بسعيد. ومطّرد في القياس شاذ في الاستعمال, وذلك نحو الماضي من: يَذَرُ, و يَدَعُ, وكذلك قولهم: مكان مُبْقِلٌ, هذا هو

31 لمجهول، ويُنظر: في الكتاب 3: 516، وشرح الأشموني 1: 286.

32 نُسب إلى: ابن الخرع, والكميت بن ثعلبة, ويُنظر في: الكتاب 3: 515, وشرح الأشموني 2: 500.

33 للسموأل في ديوانه 81.

34 لمجهول, ويُنظر في: شرح الأشموني 2: 501.

35 همع الهوامع 4: 399, 402.

36 الأصول 1: 56, 57.

القياس، والأكثرُ في السَّماعِ: باقلٌ، والأوَّلُ مسموعٌ أيضًا، قال أبو دُؤاد لابنه دؤاد: يا بنيّ ما أعاشك بعدي, فقال دؤاد[37]:

أعَاشَـــنِي بَعْـــدَكَ وَادٍ مُبْقِـــلُ  آكُـــلُ مِـــنْ حَوْذَانِـــهِ وأنْسِـــلُ

وقد حكى أيضًا أبو زيد في كتاب (حيلة ومحالة): مكان مبقل.

ومما يقوى في القياس ويضعف في الاستعمال مفعول (عسى)_ أي خبرها_ اسمًا صريحًا، نحو قولك: عسى زيد قائمًا أو قيامًا، هذا هو القياس، غير أن السماع ورد بحظره، والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا، وذلك قولهم: عسى زيد أن يقوم, و﴿**فَعَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ**﴾ [المائدة 52], وقد جاء عنهم شيء من الأول, أنشدنا أبو علي[38]:

**أكْثَرْتَ فِي العَذْلِ مُلِحًّا دَائِمَا  لا تَعْذُلَنْ إنِّي عَسَيْتُ صَائِمَا**

ومنه المثل السائر: ((**عَسَى الغُوَيْرُ أبْؤُسًا**))[39].

والثالث المطّرد في الاستعمال الشاذ في القياس, نحو قولهم: أخوص الرمث، واستصوبت الأمر, أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى, قال: يقال: استصوبت الشيء, ولا يقال: استصبت الشيء, ومنه: استحوذ، وأغيلت المرأة، واسْتَتْوَقَ الجَمَلُ، واسْتَتْيَسَتْ الشَّاةُ، وقول زهير[40]:

**هُنَالِكَ إنْ يُسْتَخْوَلُوا المَالَ يُخْوِلُوا  وإنْ يُسْألُوا يُعْطوا وإنْ يَيْسِرُوا يَغْلُوا**

ومنه: اسْتَفْيَلَ الجَمَل، قال أبو النجم[41]:

**يُدِيْرُ عَيْنَيْ مُصْعَبٌ مُسْتَفْيِلُ**

والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعًا, وهو كتتميم (مفعول) فيما عينه واو, نحو: ثَوْبٌ مَصْوُون, ومِسْكٌ مَذْوُوف, وحكى البغداديون: فَرَسٌ مَقْوُود، ورجلٌ مَعْوُود من مرضه, وكل ذلك شاذٌ في القياس والاستعمال, فلا يسوغُ القياسُ عليه, ولا رَدُّ غيره إليه, ولا يحسنُ أيضًا استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية.

---

37 يُنظر في: لسان العرب /عيش, بقل, نسل/, والمزهر للسيوطي 1: 163.

38 لم أقع عليه في غير الخصائص.

39 الخصائص 2: 46.

40 في ديوانه 50.

41 في ديوانه 345.

واعلم أنَّ الشَّيءَ إذا اطردَ في الاستعمال وشَذَّ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه, لكنَّه لا يُتَخَذُ أصلاً يقاس عليه غيره... فإنْ كانَ الشَّيءُ شاذًا في السَّماع مطّردًا في القياس تحامَيْتَ ما تحامت العربُ من ذلك, وجريتَ في نظيره على الواجب في أمثاله, من ذلك امتناعك من: وَذَرَ, و وَدَعَ؛ لأنَّهم لم يقولوهما, ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما, نحو: وَزَنَ, و وَعَدَ, لو لم تسمعهما, فأما قول أبي الأسود[42]:

**لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيْلِي مَا الَّذِي غَالَهُ فِي الحُبِّ حَتَّى وَدَعَهْ؟**

فشاذٌ ".[43]

وإذا ما انتقلنا إلى عصر النحاة المتأخرين كابن مالك فإننا نجد اختيارات كثيرة له من مذاهب البصريين والكوفيين والبغداديين وسابقيه من الأندلسيين وآراء اجتهادية ينفرد بها, وله وراء هذه الاختيارات من مذاهب النحاة السابقين آراء كثيرة ينفرد بها, وهو دائمًا على هذا النحو يذكر الشاذ ولا يقيس عليه, كما يصنع الكوفيون، ولا يعمد إلى تأويله، كما يصنع البصريون كثيرًا, وكان رائده دائمًا السماع، فهو لا يُدلي بحُكم من دون سماع يسنده, وكان عقله دقيقًا لم يستغله في تمثل آراء السالفين من النحاة واستنباط الآراء الجديدة فحسب، بل استغله أيضًا في تحرير مباحث النحو وأبوابه ومصطلحاته، وتذليل مشاكله وصعابه, ومن ذلك قوله: "وفي شعر الربيع بن ضبع الفزاري[44]:

**إذَا عَاشَ الفَتَى مِئَتَيْنِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ المَسَرَّةُ والفَتَاءُ**

فميَّز بمنصوب، ولم يضف, وهو شاذ، فالأولى ألا يقاس عليه"[45].

**الشاذّ في همع الهوامع**

حاول السيوطي أن يرصد في كتابه ما حكم النحويون واللغويون على شذوذه، وهو في كثير من هذه المواضع كان مجرد ناقلٍ، ولم يُدْلِ برأيه فيها، كقوله: "قال أبو حيان: وحذف هذه النون شاذ في القياس... وأجاز يونس حذفها مع الساكن, ووافقه ابن مالك"[46]، ومن هذه المواضع:

---

42 في ديوانه 350. قال الرضي: "لم يستعمل إلا ضرورة، وبالغ سيبويه فقال: "أماتوا ماضي (يدع)", أي لم يستعملوه لا في نثر ولا في نظم... فالأقرب الحكم بالشذوذ، لا بالإماتة، ولا بالضرورة", شرح الشافية 4: 50.

43 الخصائص 1: 97–98–99.

44 في الكتاب 2: 162 ليزيد بن ضبة, ويُنظر في: الحلل لابن السيد 1: 5.

45 شرح الكافية الشافية 3: 1667.

46 همع الهوامع 2: 108.

**أولاً.. الشاذ في النحو:**

**1. إفراد الضمير وتذكيره بعد اسم التفضيل المضاف إلى معرفة:**

قال السيوطي: "يجب في ضمير المثنى والجمع بعد (أفعل) التفضيل المطابقة، نحو: أحسن الرجلين, وأجملهما, وأحسن النساء, وأجملهن، وقيل: يجوز فيه حينئذ الإفراد والتذكير, كحديث: **((خير النساء صوالح قريش, أحناه على ولد في صغره, وأرعاه على زوج في ذات يده))**[47]، وقول الشاعر[48]:

**ومَيَّـــةُ أحْسَـــنُ الثَّقَلَـــيْنِ جِيْـــدًا وسَـــــالِفَةً وأحْسَـــــنُهُ قَـــــذَالا**

وهذا رأي ابن مالك، ورده أبو حيان بأن سيبويه نصَّ على أن ذلك شاذّ، اقتُصر فيه على السماع, ولا يقاس عليه"[49].

**2. إضمار حرف الجر وإبقاء عمله:**

قال السيوطي: " نصوا على أنه لا يجوز حذف الجار وإبقاء عمله إلا إذا عُوّض منه, وذلك في باب (كم) والقسم، وجعلوا قول العرب: خيرٍ, من الشاذ الذي لا يُقاس عليه، وقد صرح صاحب البسيط بوجوب إعادة الجار بعد الهمزة, فيقال: أبزيد؟ في جواب: مررت بزيد... قالت العرب: لاه أبوك, يريدون: لله أبوك، قال سيبويه: حذف لام الجر و(أل)، وهو شاذ لا يقاس عليه ".[50]

**3. دخول الفعل الناقص على مبتدأ خبره جملة إنشائية:**

قال السيوطي: "فشرط المبتدأ الذي تدخل عليه أفعال هذا الباب ألا يكون: مما لزم الصدر, كأسماء الشرط, والاستفهام, و(كم) الخبرية, والمقرون بلام الابتداء, ولا مما لزم

---

47 يُنظر في: صحيح البخاري 7: 66, وشعب الإيمان للبيهقي 13: 406.

48 لذي الرمة في ديوانه 516.

49 همع الهوامع 1: 205. قال الصبان: "فإن أضفت (أفعل) إلى معرفة ثنيت وجمعت وأنثت, وهو القياس, وأجاز سيبويه الإفراد تمسكًا بقوله: "ومية أحسن الثقلين..."، أي: (أحسن من ذكر), نقله شيخنا عن يس وأقره, وظاهره وجوب تذكير الضمير وإفراده في نحو: هذه أكرم امرأة وأعقله، وهذان أكرم رجلين وأعقله، وهكذا, والوجه عندي جواز المطابقة إن لم تكن واجبة أو أولى, فتأمل", حاشيته على شرح الأشموني 1: 1251.

50 همع الهوامع 4: 225, 226. قال الرضي: "حذف الجار وبقاء عمله في غاية القلة", وقال في موضع آخر: "ولا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام إلا مع (أن) و(أنّ) وذلك فيهما أيضًا بشرط تعين الجار، فيُحكم على موضعهما بالنصب عند سيبويه، وبالجر عند الخليل والكسائي، والأول أولى؛ لضعف حرف الجر عن أن يعمل مضمرًا، ولهذا حُكم بشذوذ: اللهِ لأفعلن، ونحو قول رؤبة: خيرٍ، لمن قال له: كيف أصبحت؟", شرح الكافية 4: 54, 137.

الحذف, كالمخبر عنه بنعت مقطوع, ولا مما لزم الابتدائية, كقوله: أقلّ رجل يقول ذلك إلا زيدًا, **((والكلابَ على البقر))**؛ لجريانه كذلك مثلاً, وكذا ما بعد (لولا) الامتناعية, و(إذا) الفجائية, ولا مما لزم عدم التصرف كـ(أيمن) في القسم, وطوبى للمؤمن, وويل للكافر, وسلام عليك, ولا خبره جملة طلبية, شذّ قوله[51]:

**وكُــوْنِي بِالمَكَــارِمِ ذَكّرِيْنِــي"[52].**

**4. بناء النكرة مع (ما) تشبيهًا بـ(لا):**

قال السيوطي: "سُمع: ما بأسَ عليك, كما قالوا: لا بأسَ عليك، وأنشد الأخفش[53]:

**ومَـا بَـأْسَ لَـوْ رَدَّتْ عَلَيْنَـا تَحِيَّـةً قَلِيْـلٌ مَـنْ يَعْـرِفُ الحَـقَّ عَابُهَـا"[54].**

**5. دخول اللام في غير خبر (إنَّ):**

قال السيوطي: "وذلك في مواضع: خبر المبتدأ, كقوله[55]:

**أُمُّ الحُلَــيْسِ لَعَجُــوْزٌ شَــهْرَبَهْ**

وخبر (أمسى), كقوله[56]:

**فَقَالَ مَنْ سُئِلُوا: أمْسَى لَمَجْهُودَا"[57].**

**6. دخول اللام مع (ربما) و(بما) في الماضي:**

قال السيوطي: "كقوله[58]:

**لَــئِنْ نَزَحَــتْ دَارٌ لِلَيْلَــى لَرُبَّمَــا غَنِيْنَــا بِخَيْــرٍ والــدِّيَارُ جَمِيْــعُ**

وقوله[59]:

**فَلَــــئِنْ بَــــانَ أَهْلُــــهُ لَبِمَــــا كَــــانَ يُؤْهَــــلُ"[60].**

---

51 لمجهول, ويُنظر في: شرح الكافية 4: 203, وخزانة الأدب 9: 266.

52 همع الهوامع 2: 72.

53 لمجهول, ويُنظر في: مغني اللبيب 399.

54 همع الهوامع 2: 115.

55 لرؤبة بن العجاج في ديوانه 170.

56 لمجهول, ويُنظر في: شرح ابن عقيل 1: 365, وشرح الأشموني 1: 141.

57 همع الهوامع 2: 177, 178.

58 لمجنون ليلى في ديوانه 192.

59 لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه 270.

60 همع الهوامع 4: 247.

**7. حذف نون (كان) تخفيفًا:**

قال السيوطي: "ويحذف نونها ساكنة جزمًا، والتامة أقل ما لم يوصل بضمير أو ساكن خلافًا ليونس... قال أبو حيان: وحذف هذه النون شاذُ في القياس، لأنَّها من نفس الكلمة، لكن سوَّغَهُ كثرةُ الاستعمال وشبه النون بحروف العلة، وإنما لم يجز عند ملاقاة الضمير؛ لأن الضمير يرد الشيء إلى أصله، كما ردَّ نون (لد) إذا أضيفت إليه فقيل: لدنه، ولا يجوز: لده, ولا عند الساكن؛ لأنها تحرك حينئذ فيضعف الشبه، وأجاز يونس حذفها مع الساكن, ووافقه ابن مالك تمسكًا بنحو قوله[61]:

**لَمْ يَكُ الحَقُّ سِوَى أنْ هَاجَهُ رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّتْ بِالسَّرَرْ**

والجمهور قالوا إن ذلك ضرورة"[62].

**8. جرّ الظرفين (فوق) و(تحت) بالباء و(على):**

قال السيوطي: "قال أبو حيان: الظرفان (فوق) و(تحت) لا يتصرفان، ونصَّ على ذلك الأخفش، فقال: اعلم أن العرب تقول: فوقك رأسك وتحتك رجلاك, لا يختلفون في نصب (الفوق) و(التحت)؛ لأنهم لم يستعملوهما إلا ظرفين أو مجرورين بـ(من), قال تعالى: ﴿**فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِم**﴾ [النحل 26], وقال: ﴿**تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ**﴾ [البقرة 25], وقد جاء جر (فوق) بـ(على) في قوله[63]:

**فَأُقْسِمُ بِاسمِ الَّذِي اهْتَزَّ عَرْشُهُ عَلَى فَوْقِ سَبْعٍ لا أُعَلِّمُهُ بُطْلا**

وبالباء في قوله[64]:

**لَسْتَ رَهْنًا بِفَوْقِ مَا أَسْتَطِيعُ**

وكلاهما شاذّ"[65].

**9. مجيء الظرف (وسْط) ساكن السين:**

قال السيوطي: "تجرده عن الظرفية قليل لا يكاد يعرف, ومنه قوله يصف سحابًا[66]:

**وَسْطُهُ كَاليَرَاعِ أوْ سُرُجِ المَجْدَلِ طَوْرًا يَخْبُو وطَوْرًا يُنِيرُ**

---

61 لمجهول, ويُنظر في: الخصائص 1: 90, وشرح الكافية 4: 210.

62 همع الهوامع 2: 107, 108.

63 لأبي صخر الهذلي في التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني 1: 53.

64 لم أقع عليه في غير همع الهوامع.

65 همع الهوامع 3: 198.

66 لعدي بن زيد في ديوانه 85.

فـ(وسطه) مبتدأ خبره (كاليراع), أما (وسط) المتحرك السين فاسم، ويجوز في كل منهما التسكين والتحريك، لكن السكون أحسن في الظرف، والتحريك أحسن في الاسم، وأما بقية الكوفيين فلا يفرقون بينهما, ويجعلونهما ظرفين, وقال ثعلب: يقال: وسْط, بالسكون في المتفرق الأجزاء، نحو: وسْط القوم, و وسَط, بالتحريك فيما لا تتفرق أجزاؤه، نحو: وسَط الرأس، وتابعه المرزوقي, قاله أبو حيان، وقول الفرزدق[67]:

**أَتَتْـــهُ بِمَجْلُـــوْمٍ كَـــأَنَّ جَبِيْنَـــهُ صَـــلايَةُ وَرْسٍ وَسْـــطُهَا قَـــدْ تَفَلَّقَـــا**

شاذ من حيث استعمال (وسْط) مرفوعا بالابتداء, وعند الكوفيين من حيث استعماله فيما لا تتفرق أجزاؤه وهو الصلاية"[68].

**10. جرّ (ربّ) الضمير ليس قليلاً ولا شاذًّا بل جائز بكثرة فصيحًا:**

قال السيوطي: "قال ابن مالك: هو قليل, وفي بعض كتبه: شاذ، قال أبو حيان: وليس بصحيح إلا إن عنى بالشذوذ شذوذ القياس، وبالقلة بالنسبة إلى جرها الظاهر, فإنه أكثر من جرها الضمير، وتجر ضميرًا مفردًا مذكرًا يفسره نكرة منصوبة مطابقة للمعنى الذي يقصده المتكلم غير مفصولة عنه... وسُمع جره في قوله[69]:

**وَرُبَّـــهُ عَطِـــبٍ أَنْقَـــذَتَ مِـــنْ عَطَبِـــهْ**

على نية (من), وهو شاذّ"[70].

**11. (كأيّن):**

قال السيوطي: "وأما (كأين) فكتبت بالنون قولاً واحدًا, قال ابن مالك: وهو شاذ. قال أبو حيان: وجه شذوذه أن الجمهور ذهبوا إلى أنها مركبة من كاف التشبيه و(أي) المنونة, فكان القياس يقتضي ألا تُكتب صورة التنوين, بل تُحذف خطًا، إلا أنهم لمّا تلاعبوا في هذه الكلمة بأنواع من التراكيب, وأخرجوها عن أصل موضوعها, فكذلك أخرجوها في الخطّ عن قياس أخواتها"[71].

**12. زيادة (أن) بعد (كي):**

قال السيوطي: "وتزاد شذوذًا بعد (كي), وقاسه الكوفيون"[72].

---

67 في ديوانه 596.

68 همع الهوامع 3: 157, 158.

69 لمجهول, ويُنظر في: توضيح المقاصد والمسالك للمرادي 2: 743.

70 همع الهوامع 4: 179, 180.

71 همع الهوامع 6: 307.

72 همع الهوامع 4: 146.

13. **تثنية المصدر (وحد) وجرّه:**

قال السيوطي: "لازم الإفراد والتذكير؛ لأنه مصدر, وقد يُثنى شذوذًا، أو يجر بـ(على)، سمع: جلسا على وحديهما, وقلنا ذلك وحدينا, واقتضيت كل درهم على وحده, وجلس على وحده"[73].

14. **نون التوكيد:**

قال السيوطي إنها مع: الجزاء, والمنفي بـ(ما) و(لا) و(لم), والتعجب, والماضي, ومدخول (ربما) و(ما) الزائدة, وسائر أدوات الشرط, والخالي مما ذُكر, واسم الفاعل, لا تدخل "إلا شذوذًا وضرورة, أو مثلاً"[74].

**15. الوصل والفصل:**

قال السيوطي: "ومما وصل شذوذًا, وكان قياسه الفصل: ﴿وَيْكَأَنَّهُ﴾ [القصص 82]؛ لأنه مركب من: (وي) بمعنى (أعجب), و(كأنه), ووَيْلُمِّهِ, والأصل: (ويل أمه), ويَوْمَئِذٍ, ونحوه من الظروف المضافة لـ(إذ), وثَلاثُمِئَةٍ, ونحوه, وفي حفظي أن الوصل خاص بـ(ثلاثمئة) و(ستمئة) فقط"[75].

16. **فاعل (نعم) و(بئس):**

قال السيوطي: "وشذَّ كونه . أي الفاعل .: إشارةً متبوعًا بذي اللام, كقوله[76]:

**بِـئْسَ هَـذَا الحَـيُّ حَيًّـا نَاصِـرًا**

وعَلَمًا, كقول سهل بن حنيف: «شَهِدْتُ صِفِّيْنَ, وبِئْسَتِ الصِّفُوْنَ».

وكذا شذّ كونه مضافًا إلى (الله) علمًا أو غيره, وإن كانت فيه (أل)؛ لأنه من الأعلام كقولهم: نِعْمَ عَبْدُ اللهِ خَالِدُ بْنُ الوَلِيْدِ, وقول الشاعر[77]:

**بِـئْسَ قَـوْمُ اللهِ قَـوْمٌ طُرِقُـوا**

خلافًا للجرمي في قوله باطِّراده، وغيرُه يتأوَّلُ ما ورد منه ومن العلم على أنه المخصوص والفاعل مضمر حُذف مفسِّرُه.

---

73 همع الهوامع 4: 281, 282.

74 همع الهوامع 4: 399, وقد تقدّمت أمثلته.

75 همع الهوامع 6: 323.

76 لم أقع عليه في غير همع الهوامع.

77 لمجهول, ويُنظر في: شرح الأشموني 2: 372.

وشذَّ كونه ضميرًا غير مفرد, أي مطابقًا للمخصوص، نحو: أخواك نعما رجلين، وحكى الأخفش عن بعض بني أسد: نعما رجلين الزيدان، ونعموا رجالاً الزيدون، ونعمتم رجالاً، ونعمن نساء الهندات.

وشذ جره بالباء الزائدة, روي: نعم بهم قومًا, أي: (نعم هم)"[78].

17. **رفع النعت المضاف في النداء:**

قال السيوطي: "وجوز الكوفية وأبو بكر بن الأنباري رفع النعت المضاف إضافة محضة؛ لأن الأخفش حكى: يا زيد بن عمرو, بالرفع, وغيرهم قالوا: هو شاذ, قال ابن مالك: لاستلزامه تفضيل الفرع على أصله؛ لأن المضاف لو كان منادى لم يجز فيه إلا النصب, فلو جوز رفع نعته مضافًا لزم إعطاء المضاف تابعًا تفضيلاً عليه مستقلاً"[79].

**18. ترخيم العلم المركب تركيب مزج:**

قال السيوطي: "فالجمهور على جوازه مطلقًا, ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره (ويه), وقال أبو حيان: الذي أذهب إليه أنه لا يجوز ترخيم المركب تركيب مزج؛ لأن فيه ثلاث لغات: البناء, وينبغي ألا يرخم على هذه؛ لأنه مبني لا بسبب النداء, كـ(حذام), والإضافة, وقد منع البصريون ترخيم المضاف, ومنع الصرف, وينبغي ألا يجوز ترخيمه؛ لأنه لم يحفظ عن العرب في شيء من كلامهم, وأما قوله[80]:

**أَقَـاتِلِي الحَجَّـاجُ إنْ لَـمْ أَزُرْ لَـهُ دَرَابِ وأَتْـرُكْ عِنْـدَ هِنْـدٍ فُؤَادِيَـا**

يريد (درابجرد) فهذا من الترخيم في غير النداء للضرورة، وهو شاذ نادر، لا تبنى عليه القواعد, قال: ولم تعتمد النحاة في ترخيمه على سماع, إنما قالوه بالقياس من جهة أن الاسم الثاني منه يشبه تاء التأنيث, فعومل معاملتها بالحذف على الترخيم"[81].

19. **تمييز (كم) الخبرية:**

قال السيوطي: "مجرور, ويكون مفردًا وجمعًا, قال[82]:

**كَـمْ عَمّـةٍ لَـكَ يَـا جَرِيْـرُ وخَالَـةٍ**

---

78 همع الهوامع 5: 39, 40.

79 همع الهوامع 5: 281, 282.

80 لسوار بن المضرب في النوادر لأبي زيد 45.

81 همع الهوامع 3: 82.

82 للفرزدق في ديوانه 451.

... والإفراد أكثر من الجمع وأفصح, حتى زعم بعضهم أن تمييزها بالجمع شاذ, وعليه العكبري في شرح الإفصاح، وقيل: يكون الجمع على معنى الواحد، فإذا قلت: كم رجال, كأنك قلت: كم جماعة من الرجال، ثم الجر بإضافتها إليه عند البصريين, وقال الكوفيون بـ(من) مقدرة حُذفت وأُبقي عملها, كما في قوله[83]:

**رَسْـــمِ دَارٍ وَقَفْـــتُ فـــي طَلَلِـــهْ**

وضُعف بأنَّ إضمارَ حرف الجر وإبقاءَ عمله إنَّما يكون في ضرورة أو شذوذ, فإن فُصِل نُصِبَ حملاً على الاستفهامية, كقوله[84]:

**كَمْ نَالَنِي مِنْهُمُ فَضْلاً عَلَى عَدَمِ"[85].**

**20. وجوب نون الوقاية قبل ياء المتكلم إن نصبت بغير صفة:**

قال السيوطي: "وذلك بأن ينصب بالفعل ماضيًا أو مضارعًا وأمرًا، كـ: أكرمني, ويكرمني, وأكرمني, متصرفًا، أو جامدًا, كـ: هبني, وعساني, وليسني, وما أحسنني، واسم الفعل, نحو: رويدني, وعليكني، أو الحرف نحو: إنني, وكأنني, وليتني, ولعلني, ولكنني، وكذا يجب إلحاق النون إذا جرت بـ(من) أو (عن), أو (قد) أو (قط) أو (بجل), والثلاثة بمعنى (حسب) أو (لدن), فيقال: مني, وعني, وقدني, وقطني, وبجلني, ولدني, وورد حذفها في بعض ما ذكر, وهو أقسام؛ قسمٌ شاذٌ خاصٌ بالضرورة, وذلك في سبعة ألفاظ: فعل التعجب، و(ليس), قال[86]:

**إِذْ ذَهَـــبَ القَـــوْمُ الكِـــرَامُ لَيْسِـــي**

و(ليت), قال[87]:

**كَمُنْيَـــةِ جَـــابِرٍ إِذْ قَـــالَ: لَيْتِـــي**

و(قد), قال[88]:

**قَـدْنِي مِـنْ نَصْـرِ الخُبَيْبَـيْنِ قَـدِي**

---

83 لجميل بثينة في ديوانه 105.

84 للقطامي في ديوانه 30.

85 همع الهوامع 4: 80, 82.

86 لرؤبة بن العجاج في ديوانه 175.

87 لزيد الخيل الطائي في شعره 137.

88 مختلف في قائله كثيرًا, ويُنظر في: الكتاب 2: 371, والأصول 2: 122, وشرح المفصل 3: 124, وشرح الكافية 2: 453, وخزانة الأدب 5: 382.

و(قط) و(من) و(عن), قال[89]:

**أيُّهَـــا السَّـــائِلُ عَـــنْهُم وعَنِّـــي  لَسْـتُ مِـنْ قَـيْسٍ ولا قَـيْسُ مِنِّـي**

وأجاز الكوفيون حذفها في السعة من فعل التعجب؛ لشبهه بالأسماء من حيث إنه لا يتصرف, وأجازه قوم في (ليس), وأجازه الفراء في (ليت)، وأجازه البدر بن مالك بكثرة في (قد) و(قط)، وأجازه الجزولي في (من) و(عن), فقولي: «على الأصح», راجع للسبعة, وقسم راجح, وذلك في لفظين: (بجل) و(لعلَّ), فإن الأعرف فيها: بجلي, ولعلي, وهو الوارد في القرآن, قال تعالى: ﴿**لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ**﴾ [غافر 36], ومن لحاقها قوله[90]:

**فَقُلْـتُ: أعِيْرَانِـــي القَـــدُوْمَ لَعَلَّنِـــي**

وقسم جائز الحذف واللحوق من غير ترجيح لأحدهما, وذلك في (لدن) و(إن) و(أن) و(كأن) و(لكن), قال تعالى: ﴿**مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا**﴾ [الكهف 76], قرئ في السبع مُشددًا ومُخففًا, وقال: ﴿**إِنَّنِـي أَنَـا اللهُ**﴾ [طه 14], ﴿**إِنِّـي آمَنْـتُ بِـرَبِّكُم**﴾ [يس 25], وإنما لحقتها النون تكميلاً؛ لشبهها بالفعل الذي عملت لأجله, وإنما شَذَّ الحذفُ في (ليت) دون البواقي؛ لأنها أشبه بالفعل منهن بدليل إعمالها مع ما دونهن"[91].

21. **ظهور الضمة وتقدير الفتحة على آخر المضارع المعتل بالواو أو الياء:**

قال السّيوطي: "ما يُقَدَّرُ فيه حركةٌ واحدةٌ, وهي الضَّمة, وذلك المضارع الذي آخره واو أو ياء؛ لثقلها عليهما, ولخفة الفتحة عليهما ظهرت, وخلافُ ذلك ضرورةٌ أو شاذٌ لا يُقَاسُ عليه، كقوله في ظهور الضمة[92]:

**تُسَـاوِيُ عَنْـزِي غَيْـرَ خَمْـسِ دَرَاهِـمٍ**

وقوله[93]:

**إذَا قُلْتَ: عَلَّ القَلْبَ يَسْلُوُ, قُيِّضَتْ**

وقوله في تقدير الفتحة[94]:

---

89 لمجهول, ويُنظر في: شرح المفصل 3: 125, وشرح الكافية 2: 453.

90 لمجهول, ويُنظر في: توضيح المقاصد والمسالك 1: 381, والمقاصد النحوية 1: 350.

91 همع الهوامع 1: 222, 225.

92 لمجهول, ويُنظر في: توضيح المقاصد والمسالك 1: 354, والمقاصد النحوية 1: 247.

93 لمجهول, ويُنظر في: توضيح المقاصد والمسالك 1: 354, والمقاصد النحوية 1: 247.

94 لابن قيس الرقيات في ديوانه 160.

كَـــيْ لِتَقْضِـــيْنِي رُقَيَّـــةُ مَـــا وَعَـــدَتْنِي غَيْـــرَ مُخْـــتَلِسِ

وقوله[95]:

إِذَا شِـئْتَ أَنْ تَلْهُـو بِـبَعْضِ حَـدِيْثِهَا

... وخرج عليه قراءة: ﴿أَوْ يَعْفُو الَّذِي بِيَدِهِ﴾ [البقرة 237], بالسكون, وذهب الفرَّاءُ في نحو: يُعْيي, ويُحْيي, إلى جواز نقل حركة الياء الأولى إلى الساكن قبلها, وتدغم, فتظهر علامة الرفع فيها، وأنشد[96]:

وكَأَنَّهَـــا بَـــيْنَ النِّسَـــاءِ سَـــبِيْكَةٌ تَمْشِـــي بِسُـــدَّةِ بَيْتِهَـــا فَتُعِـــيُّ

والجمهور على منع ذلك, قال أبو حيان: الصحيح أنه لا يقال: يُعِيُّ, بل إنه يقال: يُعْيي, هكذا السماع وقياس التصريف؛ لأنَّ المعتل العين واللام تجري عينه مجرى الصحيح, فلا تُعل, قال: والبيتُ الذي أنشده لا يُعرفُ قائلُه, فلعلَّهُ مصنوعٌ, أو شَاذٌ لا يُعْتَدُّ به"[97].

**ثانيًا.. الشاذ في الصرف:**

**1. جمع المؤنث السالم:**

قال السيوطي: "يجمع بالألف والتاء خمسة أنواع... وما عدا الأنواع الخمسة من المؤنث شاذ أيضًا مقصور على السماع, كـ: سموات, وثيّبات، وأشذ منه جمع بعض المذكرات الجامدة المجردة, كـ: سرادقات, وحمامات, وحسامات, وذهب قومٌ منهم ابنُ عُصفور إلى جواز قياس جمع المكبر من المذكر والمؤنث الذي لم يُكسر اسمًا كان أو صفة, كـ: حمامات, وسجلات, وجمل سبحل أي ضخم, وجمال سبحلات, فإن كسّر امتنع قياسًا, ولذلك لحّنوا أبا الطيب في قوله[98]:

**فَفِي النَّاسِ بُوْقَاتٌ لَهَا وطُبُولُ"[99].**

**2. جمع المذكر السالم:**

اشترط النحويون في جمع المذكر السالم شروطًا, قال السيوطي: "أن يكون خاليًا من تاء التأنيث سواء لم يوضع لمؤنث أصلاً, كـ: أحمد, وعمر, أم وُضع لمؤنث, ثم سمي به مذكر, قال أبو حيان: فلو سميت رجلاً (زينب) أو (سلمى), جُمع بالواو والنون بإجماع؛

---

95 للأخطل في ديوانه 73.

96 لمجهول, ويُنظر في: معاني القرآن للفراء 1: 412, والمنصف لابن جني 1: 206.

97 همع الهوامع 1: 184, 185.

98 في ديوانه 359.

99 همع الهوامع 1: 71.

اعتبارًا بمسمياتها الآن, فإن لم يخل منها لم يجمع بها, كـ: أخت, وطلحة, ومسلمات, أعلام رجال، وخالف الكوفيون في هذا الشرط, فجوزوا جمع ذي التاء بالواو والنون مطلقًا، فقالوا في: طلحة, وحمزة, وهبيرة: طلحون, وحمزون, وهبيرون, واحتجوا بالسماع والقياس، أما السماع فقولهم في: علانية, للرجل المشهور: علانون, وفي: ربعة, للمعتدل القامة: ربعون، وأما القياس فعلى ما ورد من جمعه جمع تكسير, وإن أدى أيضًا إلى حذف التاء, قال[100]:

**وعُقْبَةُ الأعْقَابِ في الشَّهْرِ الأصَمْ**

وأجيب عن السماع بشذوذه، وعن القياس بأن جمع التكسير يعقب تأنيثه التاء المحذوفة, ولا تأنيث في جمع السلامة يعقبها, على أن جمعه تكسيرًا غير مسلم؛ لأنه لم يَرِدْ منه سوى هذا البيت, فلا يقاسُ عليه"[101].

وأضاف قائلاً: "ألحق بجمع المذكر سماعًا ألفاظ ليست على شرطه... ومنها: عشرون, والعقود بعده إلى: تسعين, وهي أسماء مفردة, وزعم بعضهم أنها جموع, ومنها: أَرَضُون, بفتح الرَّاء, جمع: أرْض, بسكونها وهي مؤنثة, واسم جنس لا يعقل, ففاته أربعةُ شروط، قال الشاعر[102]:

**لَقَدْ ضَجَّتِ الأرَضُوْنَ إذْ قَامَ مِنْ بَنِي هَدَادٍ خَطِيْبٌ فَوْقَ أعْوَادِ مِنْبَرِ**

... ومنها: عالَمُون ... فوجْهُ شُذُوذِهِ أنَّ (عالمًا) اسمُ جنسٍ لا عَلَمٌ، وقيل: إنَّ (عالمون), مبني على فتح النون لا معرب؛ لأنه لم يقع إلا ملازم الياء, ورُدّ بقوله[103]:

**تَنَصَّفُهُ البَرِيَّةُ وهوَ سَامٍ وتُلْفَى العَالَمُوْنَ لَهُ عِيَالا**

ومنها: بنون, وأبون, وأخون, وهنون, وذوو، ووجه شذوذها أنَّها غيرُ أعلامٍ, ولا مشتقات، قال ابن مالك: ولو قيل في (حم): حمون, لم يمتنع, لكنْ لا أعلمُ أنَّهُ سُمِع, وقال أبو حيان: ينبغي أنْ يمتنعَ؛ لأنَّ القياسَ يأبَاهُ, وجمع (أب) وإخوته كذلك شاذٌّ، فلا يُقَاسُ عليه, وعن ثعلب أنَّه يقال في (فم): فمون, وفمين, قال أبو حيان: وهو في غاية الغرابة"[104].

---

100 لمجهول, ويُنظر في: الإنصاف للأنباري 1: 40.

101 همع الهوامع 1: 151, 152.

102 لمجهول, ويُنظر في: شرح التصريح للأزهري 1: 12.

103 لم أقع عليه في غير همع الهوامع.

104 همع الهوامع 1: 155, 157.

**3. أبنية جمع التكسير:**

**أ. (أَفْعُل)**.. قال السيوطي: "ويطرد في ثلاثي اسمًا صحيح العين على (فَعْل) بالفتح والسكون, كـ: كلب و أكلب, وفلس و أفلس... يطرد أيضًا في اسم مؤنث بلا علامة رباعي ثالثه مدة ألف أو واو أو ياء, مفتوح الأول أو مكسوره أو مضمومه, كـ: عناق و أعنق, وذراع و أذرع... وشذَّ: طحال و أطحل, وعتاد و أعتد, وغراب و أغرب"[105].

**ب. (أَفْعِلَة)**.. قال السيوطي: "ويطَّرد في اسم مذكر رباعي ثالثه مدة ألف أو واو أو ياء, كـ: طعام و أطعمة, وحمار و أحمرة... فإن كانت المدة في الاسم المذكور ألفًا شذ غيره فيه إن كان منقوصًا أو مضاعفًا على (فِعَال) بالكسر, أو (فَعَال) بالفتح, كـ: سقاء, و زمام, و سماء, و بتات، ومن الشَّاذ فيه: عنان و عنن, وحجاج و حجج, وسماء و سمي, بمعنى المطر؛ ليكون مذكرًا, ولا يشذُّ في غير ما ذكر غيرُ (أفعلة)"[106].

**ج. (فُعَل)**.. قال السيوطي: "ويطرد جمعًا للاسم على (فُعْلَة) بالضم والسكون, و(فُعُلَة) بضمتين, سواء كان صحيح اللام, كـ: غرفة و غرف, وجمعة وجمع, أم معتلها, أم مضاعفها, كـ: عروة و عرى, ونهية و نهى, وعدة و عدد, بخلاف الوصف منها, كـ: رجل ضحكة وهزأة, وامرأة شللة, أي سريعة في حاجتها, وشذَّ: رجل بهمة و بهم"[107].

**د. (فِعَال)**.. قال السيوطي: "ويطرد جمعًا لـ(فَعْلَة) بالفتح والسكون مطلقًا... وشذ: ضيف وضياف, و يعر و يعار, [وهو الجدي], و(فَعَل) بفتحتين اسمًا, كـ: جبل و جبال, وقلم و قلام, لا مضاعفًا, كـ: طلل, ولا منقوصًا, كـ: رحى, وندى, ولا الوصف, كـ: بطل, وشذ: حسن و حسان... وشذ: ربيطة و رباط، وشذ فيما عدا ما ذكر, كـ: خروف و خراف, ولقحة و لقاح, ونمر و نمرة و نمار, وعباءة و عباء, وقائم و قائمة و قيام, وراع و راعية و رعاء, وربى و رباب, وجواد و جياد, و ناقة هجان و نياق هجان, وخير و خيار, و أعجف و عجفاء و عجاف, وبرمة و برام, و ربع و رباع, و سرحان و سراح, و رجل و رجال, و أيصر و إصار, و حدأة و حداء, و قنينة و قنان"[108].

**هـ. (فُعُول)**.. قال السيوطي: "ويطرد جمعًا لاسم على (فَعْل) بالفتح والسكون غير واوي العين, كـ: كعب و كعوب, و بيت و بيوت, بخلاف الوصف, و شذَّ: ضيف وضيوف,

---

105 همع الهوامع 6: 87, 88.

106 همع الهوامع 6: 90, 91.

107 همع الهوامع 6: 95, 96.

108 همع الهوامع 6: 98, 99.

وكهل وكهول, والواوي العين, وشذ: فوج وفووج... أو على (فَعَل) بفتحتين غير أجوف ولا مضاعف, كـ: أسد وأسود, بخلاف الوصف والأجوف, وشذ: ساق وسوق, والمضاعف نحو: طلل وطلول, وقيل: يسمع فيه ولا يطرد, أو على (فَعِل) بالفتح والكسر, نحو: كبد وكبود, ونمر ونمور, وشذ فيما عدا ذلك, كـ: شاهد وشهود, وصخرة وصخور, وشعبة وشعوب, وقنة وقنون, وظرف وظروف"[109].

**و. (فُعَلَة)**.. قال السيوطي: "ويطرد جمعًا له, أي لـ(فاعل) وصف ذكر عاقل معتلها, أي اللام, كـ: غاز وغزاة, ورام ورماة, وقاض وقضاة, بخلاف غير (فاعل), وشذَّ: كمي وكماة, والاسم, وشذَّ: باز وبزاة, ووصف المؤنث, كـ: غازية, أو غير العاقل, كـ: ضار, وشذ الصحيح اللام, وشذَّ: هادر وهدرة, وهو بالمهملة الرجل لا يعتد به"[110].

**ز. (فَعْلَى)**.. قال السيوطي: "ويطرد جمعًا لـ(فعيل) وصفًا بمعنى ممات أو موجع, كـ: قتيل وقتلى, وصريع وصرعى, وجريح وجرحى, وما دل عليه, أي هذا المعنى من (فَعل) بالفتح والكسر, كـ: زمن وزمنى, و(فَعْلان), كـ: سكران وسكرى, و(فَيْعَل), كـ: ميت وموتى, و(أفْعَل), كـ: أحمق وحمقى, و(فَاعِل), كـ: هالك وهلكى، وشذَّ فيما عدا ذلك, كـ: كيس وكيسى, وسنان ذرب وأسنة ذربى, ورجل جلد وجلدى"[111].

**ح. (فُعَلاء)**.. قال السيوطي: "يطرد جمعًا لـ(فعيل) وصف ذكر عاقل بمعنى (فاعل مفعل), أو (مفاعل), كـ: كريم وكرماء, وسميع بمعنى (مفعل) وسمعاء, وجليس وخليط ونديم بمعنى (مفاعل) وجلساء وخلطاء وندماء، وشذ في (فعيل) بمعنى (مفعول), كـ: أسير وأسراء, أو صفة مؤنث, كـ: سفيهة وسفهاء, وما دل على سجية حمد أو ذم من (فُعَال) بالضم, أو (فَاعِل), كـ: شجاع وشجعاء, وصالح وصلحاء, وشاعر وشعراء, وعالم وعلماء, وجاهل وجهلاء، وشذ في غير ما ذكر, كـ: رسول ورسلاء, وحدث وحدثاء, وسمح وسمحاء"[112].

**ط. (فِعْلان)**.. قال السيوطي: "ويطرد جمعًا لاسم على (فُعَل) بالضم والفتح, أو (فَعَل) بفتحتين, أو (فُعَال) بالضم مطلقًا, صحيحًا كان, أو معتل العين, أو اللام, كـ: صرد

---

109 همع الهوامع 6: 100, 101.

110 همع الهوامع 6: 102, 103.

111 همع الهوامع 6: 104.

112 همع الهوامع 6: 104.

وصردان, وخرب وهو ذكر الحبارى وخربان, وتاج وتيجان, وفتى وفتيان, وغلام وغلمان, أو (فُعْل) بالضم والسكون, كـ: حوت وحيتان, ونون ونينان, وشذ في (فُعَال) الوصف, كـ: شجاع وشجعان, وفي غير ذلك, كـ: قنو وقنوان, وصوار وهو قطيع بقر الوحش وصيران, وغزال وغزلان, وخروف وخرفان, وعيد وعيدان, وظليم وظلمان, وحائط وحيطان, ونسوة ونسوان, وقضفة وهي الأكمة وقضفان"[113].

**ي. (فَوَاعِل)**.. قال السيوطي: "ويطرد جمعًا لـ(فَاعِل) غير وصف ذكر عاقل, كـ: حاجز وحواجز, وخاتم وخواتم, وطالق وطوالق, وحائض وحوائض... وشذ في صفة المذكر, نحو: فارس وفوارس, وفيما عدا ذلك, كـ: دخان ودواخن, وحاجة وحوائج"[114].

**ك. (فَعَالَى)**.. قال السيوطي: "ويطرد جمعًا لاسم على (فعلاء) بالفتح والمد, أو (فِعْلى) بالكسر, أو (فَعْلى) بالفتح, كـ: صحراء وصحارى, وذفرى وذفارى, وعلقى وعلاقى, وشذ في الوصف, كـ: عذراء وعذارى, ووصف على (فُعْلى) بالضم, كـ: حبلى وحبالى, وخنثى وخناثى, لا أنثى (أفعل), كـ: الفضلى والدنيا, ولوصف على (فعلان) بالفتح, كـ: غضبان وغضابى, وسكران وسكارى, وندمان وندامى, ولوصف على (فَعْلى) بالفتح, كـ: سكرى وسكارى, وشاة حرمى أي مشتهيه للنكاح وحرامى، وشذ فيما عدا ذلك, كـ: يتيم ويتامى, وأيم وأيامى, ومهري ومهارى, وحبط وحباطى"[115].

**ل. (فَعَالِي)**.. قال السيوطي: "يغني عن (فَعَالَى) بالفتح جوازًا في (فُعلى) بالضم, كـ: حبلى والحبالي, وما قبلها, أي (فعلاء) و(فِعْلى) و(فَعْلى), كـ: الصحاري والذفاري والعلاقي, وفي: عذراء ومهرى, فيقال العذاري والمهاري... وشذ (فعالي) في غير ما ذكر, كـ: ليلة وليالي, وأهل وأهالي, وعشرين وعشارى, وكيكة وهي البيضة وكياكي"[116].

**م. (فَعَالِيّ)**.. قال السيوطي: "لثلاثي ساكن العين آخره ياء مشددة, لا لتجديد نسب, كـ: كرسي وكراسي, بخلاف نحو: تركي... وشذ في نحو: صحرى وصحاري, وإنسان وأناسي, وظربان وظرابي"[117].

---

113 همع الهوامع 6: 105.

114 همع الهوامع 6: 106.

115 همع الهوامع 6: 106, 107.

116 همع الهوامع 6: 107, 108.

117 همع الهوامع 6: 108, 109.

**ن. (فَعَائِـل)**.. قـال السيوطي: "ويطـرد جمعًـا لـ(فعيلة) لا بمعنـى (مفعولـة) اسـمًا أو صـفة, كـ: صـحيفة وصـحائف, وظريفـة وظرائـف... وشـذَّ: قلـوص وقلائـص, وشـمال وشـمائل, وعقـاب وعقائب، وكذا غير ما ذكر, كـ: ضرّة وضرائر, وحرّة وحرائر, وطنة وطنائن, وهجان وهجائن, وما عدا ما ذكر أنَّه مطَّرِدٌ في هذه الأوزان كلها شاذ مسموع لا يقاس عليه"[118].

**4. التصغير:**

قال السيوطي: "قد يكون للاسم تصـغيران قياسي وشاذ, كـ: صِبْيَة, و غِلْمَة، قالوا فيهما: صبية, وغليمة؛ وهذا هو القياس؛ لأنَّهما جمعا قلة، وجموع القلة تصغر على لفظها، وقالوا: أصيبية, وأغيلمة، وهذا هو الشاذ, وشذَّ ترك التاء في تصغير: قوس, وحرب, ودرع الحديد, ونصف لمتوسطة السن, وخود, وعرب, وفرس, ونعل, وناب للمسن من الإبل, وعرس, وشول, ونحل, وضحى, قال أبو حيان: هذه جملة ما حفظ مما شذ من ذلك، وشذ لحاقها للرباعي والخماسي من دون شرط, كقولهم في: وراء, وأمام, وقدام: وريئة, وأميمة, وقديديمة, وسمع في: بيضة: بويضة, بالواو وفي: ناب للمسنة من الإبل: نويب، وذلك عند البصريين شاذ لا يعمل به"[119].

**5. النسب:**

قال السيوطي: "ويحذف للنسب ياء المنقوص غير الثلاثي, فيقال في: قاض, ومعتل, ومستدع: قاضي, ومعتلي, ومستدعي, بخلاف الثلاثي, كـ: عم, وشج, فإنه ترد لامه, وتقلب واوًا, سواء كانت في الأصل واوًا أم ياء؛ كراهة اجتماع الأمثال, فيقال: عموي, وشجوي, وقد يقع ذلك في الرباعي أيضًا فيقال: قاضوي، لكنه شاذ"[120].

وقال أيضًا: "إذا نسبت إلى (فَعِل) بفتح الفاء وكسر العين, أو (فِعِل) بكسر الفاء والعين, أو (فُعِل) بضم الفاء وكسر العين, فتحت العين من الثالثة, كـ: نمر ونمري, وإبل وإبلي, ودئل ودئلي, وكذا ما ختم بتاء التأنيث من ذلك, كـ: شقرة وشقري, وحبرة وحبري، وشذ قولهم في الصعق: صعقي بكسر العين والصاد قبلها إتباعًا، وقال أبو حيان: ولا أعلم خلافًا في وجوب فتح العين في نحو: نمر, وإبل, ودئل, إلا ما ذكره طاهر القزويني في

118 همع الهوامع 6: 109, 110.

119 همع الهوامع 6: 147.

120 همع الهوامع 6: 158, 159.

مقدمة له أن ذلك على جهة الجواز, وأنه يجوز فيه الوجهان... وقد تفتح العين المكسورة من الرباعي, كـ: تغلب وتغلبي, ويثرب ويثربي, ومشرق ومغرب ومشرقي ومغربي, وقد اختلف في قياس ذلك على قولين أصحهما . وهو مذهب الخليل وسيبويه . أنه شاذ يحفظ ما ورد منه ولا يقاس عليه"[121].

وقال كذلك: "وأجاز أبو زيد فيما له واحد شاذ, كـ: مذاكير, ومحاسن, أن يُنسب إليه على لفظه كالذي واحده مهمل, فيقال: مذاكيري, ومحاسني, وسيبويه ينسب إلى مفرده الشاذ, فيقول: ذكري, وحسني؛ لأنه قد نطق له بواحد في الجملة, ومن الشاذ على الأول قولهم: كلابي الخلق, والقياس: كلبي, وقولهم في الجمع المسمى به: فرهودي؛ نسبة إلى الفراهيد، والقياس: فراهيدي"[122].

**6. الإمالة:**

قال السيوطي: "واختلف أيضًا في إمالة (لكن), فذهب إلى جواز ذلك الفراء؛ تشبيهًا لألفها بألف (فاعل)، والصحيح أنه لا يجوز الإمالة؛ لأنها لم تسمع فيها, والأصل في الأدوات ألا تمال, وما أميل منها فإن ذلك فيها على طريقة الشذوذ, فلا يتعدى مورد السماع, وما سمي به من الحروف دخلته الإمالة؛ لخروجه عن حيز الحرفية إلى حيز الأسماء, كقولهم في حروف المعجم: باء, تاء, ثاء, ياء, وكذا أوائل السور التي آخرها ألف, كـ: الراء, فإن لم يكن, كـ: صاد, وقاف, فلا خلاف في فتحها, قال أبو حيان: وقد حكوا إمالة ألف (يا) في النداء, ووجه ذلك أنها عاملة في المنادى في قول, ونائبة عن العامل في قول، فصار لها بذلك مزية على غيرها من الحروف, وشبهت أيضًا بما أميل من كلام المعجم, نحو إمالتهم ألف: باء, وتاء, وراء, وغير ما تقدم تقريره في الباب شاذ مسموع أو لغة ضعيفة لقوم من العرب لم يوثق بفصاحتهم"[123].

**7. الحذف:**

قال السيوطي: "ومن المطرد حذف فاءات: خذ, وكل, ومر، والأصل: أُأْخُذْ, أُأْكُلْ, أُأْمُرْ, فالهمزة الثانية هي فاء الفعل والأولى همزة وصل، فحذفت فاء الكلمة، فانحذفت همزة

121 همع الهوامع 6: 165.

122 همع الهوامع 6: 172.

123 همع الهوامع 6: 197, 198.

الوصل؛ لأنَّ ما بعد الفاء المحذوفة محرك، فلا حاجة إلى إقرارها، قال أبو حيان: ولم يجعل سيبويه لهذا الحذف علة سوى السماعِ المحْضِ، وقد حَكى أبو علي وابنُ جني: أوْكل, على الأصل, إلا أنها في غاية الشُّذوذ استعمالاً[124]، فإن تقدم: (مُرْ), واو أو فاء, فالإثبات أجود, نحو: وأمر, فأمر, ولا يقاس على هذه الثلاثة غيرها إلا في ضرورة كقوله[125]:

**تِ لِـي آلَ زَيْـدٍ وائَـدُهُمْ لـي جَماعَـةً**

يريد: (ائت لي آل زيد)، وما خرجَ عمَّا تقدمَ فشَاذٌ, وقد تقدَّمَ بعضه, ومنه حذفُ أحدِ المثلين من: أحس, وظل, ومس, إذا اتَّصل بتاء الضَّمير أو نونِه, نحو: أَحَسْتُ, و أَحْسَنَ, وظَلْت, وظللن, ومست, ومسن، قال سيبويه[126]: هذا باب ما شذ من المضاعف... وذلك قولهم: أَحَسْت, يريدون: أَحْسَسْتُ, وأَحَسْنَ, يريدون: أَحْسَسْنَ... ومثل ذلك: ظِلْت, ومِسْت, حذفوا وألقوا الحركة على الفاء, كما قالوا: خِفْت, وليس هذا النحو إلا شاذًا, والأصل في هذا عربي كثير, وذلك قولك: أَحْسَسْتُ،ومَسِسْتُ, وظَلِلْت, ومَسَسْتُ... ولا نعلمُ شيئاً من المضاعف شَذَّ إلا هذه الأحرف"[127].

**8. الإبدال:**

قال السيوطي: "وتبدل التاء من فاء (الافتعال) وفروعه إن كانت ياء أو واوًا... وشذ إبدالها من فاء (الافتعال) إذا كانت همزة, نحو: اتزر, من (الإزار), والفصيح: ائتزر... وتبدل تاء (الافتعال) دالاً تلو دال وذال أو زاي, نحو: ادان, وادكروا, وازدان, وما خرجَ عما قُرَّرَ من هذا البابِ فهو شَاذٌ مسموعٌ يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه، أو لُغَةٌ قليلةٌ لقومٍ من العَرَب, وعلامةُ صحةِ البدليةِ الرّجوعُ من بعض التصاريف إلى المُبدلِ منهُ"[128].

**نتائج البحث:**

منْ كُلِّ ما سَبَقَ نستطيعُ أنْ نَصِلَ إلى نتيجةٍ، مفادُها أنَّ السيوطيَ قدْ حَشَدَ في كتابه " الهمع " كثيراً من الشَّاذِ الذي أشارَ إليه النُّحاةُ في كلامِ العَرَبِ من لدنْ سيبويه حتى نحويي

124 يُنظر: اللمع في العربية لابن جني323.

125 لمجهول, ويُنظر في: سر صناعة الإعراب 823، والضرائر لابن عصفور 100.

126 الكتاب 4: 421–422.

127 همع الهوامع 6: 252, 253.

128 همع الهوامع 6: 271, 272.

عصره، وكانَ في مُعْظَمِهِ مُكتفياً بالنَّقل منْ دونِ إبداء رأْيِهِ فيه.وكثيرٌ من هذا الشَّاذِ يُسْمَعُ ولا يَسُوغُ القياسُ عليه, ولا رَدُّ غيرِهِ إليه, ولا يحسنُ أيضًا استعمالَهُ فيما استعملتهُ فيه إلّا على وَجْهِ الحكايةِ.

## فهرس المصادر والمراجع


- الأصول, ابن السراج, عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة, بيروت، ط3, 1988.
- الإنصاف في مسائل الخلاف, الأنباري, محمد محيي الدين عبد الحميد, مطبعة السعادة, القاهرة, ط4, 1961.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك, ابن هشام، دار الجيل, بيروت، ط5, 1979.
- التعريفات, الجرجاني، إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي, بيروت، ط1, 1405.
- التمام في تفسير أشعار هذيل, ابن جني, جمع من المحققين, بغداد.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك, المرادي, عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 2008.
- الجمل في النحو, الخليل بن أحمد الفراهيدي، فخر الدين قباوة، ط5، 1995.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك, الصبان, طه عبد الرؤوف سعد, المكتبة التوفيقية, القاهرة.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة, السيوطي, محمد أبو الفضل إبراهيم, دار إحياء الكتب العربية, ط1, 1967.
- خزانة الأدب, عبد القادر البغدادي, عبد السلام هارون, مكتبة الخانجي, القاهرة.
- الخصائص, ابن جني، محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.
- ديوان الأخطل, أنطوان صالحاني, دار إحياء التراث العربي, بيروت.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي, محمد حسن آل ياسين, دار الهلال, بيروت, 82, 1998.
- ديوان أبي النجم العجلي, محمد أديب جمران, مجمع اللغة العربية بدمشق, 2006.
- ديوان جميل بثينة, دار صادر, بيروت.
- ديوان حاتم الطائي, أحمد رشاد, دار الكتب العلمية, بيروت, ط1, 1986.
- ديوان حسان بن ثابت, دار إحياء التراث العرب, بيروت.
- ديوان ذي الرمة, مجيد طراد, دار الكتاب العربي, ط2, 1996.
- ديوان رؤبة بن العجاج, وليم بن آلورد, دار ابن قتيبة, الكويت.

- ديوان زهير بن أبي سلمى, حمدو طماس, دار المعرفة, بيروت, ط2, 2005.
- ديوان السموأل, دار صادر, بيروت.
- ديوان طرفة بن العبد, درية الخطيب ولطفي الصقال, المؤسسة العربية للدراسات والنشر (بيروت) ودائرة الثقافة والفنون (البحرين), ط2, 2000.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات, محمد يوسف نجم, دار صادر, بيروت.
- ديوان عدي بن زيد, محمد جبار المعيبد, دار الجمهور للنشر, بغداد.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة, فايز محمد, دار الكتاب العربي, بيروت, 1996.
- ديوان الفرزدق, محمد الصاوي, 1354.
- ديوان القطامي, إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب, دار الثقافة, بيروت.
- ديوان المتنبي, دار بيروت للطباعة والنشر, بيروت, 1983.
- ديوان مجنون ليلى, عبد الستار أحمد فراج, مكتبة مصر.
- سرّ صناعة الإعراب, ابن جني، حسن هنداوي، دار القلم, دمشق، ط1، 1985.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك, ابن عقيل, محمد محيي الدين عبد الحميد.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك, محمد محيي الدين عبد الحميد, دار الكتاب العربي, بيروت, ط1, 1955.
- شرح التصريح على التوضيح, الأزهري, المطبعة الأزهرية المصرية, ط2, 1320.
- شرح ديوان الفرزدق, إيليا الحاوي, دار الكتاب اللبناني, بيروت, ط1, 1983.
- شرح الرضي على الكافية, رضي الدين الأستراباذي, يوسف حسن عمر, جامعة قاريونس, بنغازي, ط2, 1996.
- شرح شافية ابن الحاجب, رضي الدين الأستراباذي, جمع من المحققين, دار الكتب العلمية, بيروت, 1982.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب, ابن هشام الأنصاري، ت. عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع, دمشق, ط1، 1984.
- شرح الكافية الشافية, ابن مالك, عبد المنعم أحمد هريدي, دار المأمون, ط1, 1982.
- شرح المفصل, ابن يعيش, دار المتنبي, القاهرة.
- شعب الإيمان، البيهقي, عبد العلي حامد، مكتبة الرشد, الرياض, ط1, 2003.
- شعر زيد الخيل الطائي, أحمد مختار البزرة, دار المأمون للتراث, ط1, 1988.
- صحيح البخاري، محمد زهير بن ناصر الناصر, دار طوق النجاة, 1422.

◆ ضرائر الشعر, ابن عصفور, السيد إبراهيم أحمد, دار الأندلس, ط1, 1980.
◆ الكامل في اللغة والأدب, أبو العباس المبرد، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي, القاهرة، ط3, 1997.
◆ الكتاب, سيبويه، عبد السلام محمد هارون، دار الجيل, بيروت.
◆ كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل, ابن السيد البطليوسي, سعيد عبد الكريم سعودي, دار الطليعة, بيروت.
◆ كتاب العين, الفراهيدي, عبد الله درويش, مطبعة العاني, بغداد, 1967.
◆ كتاب اللمع في العربية, ابن جني، فائز فارس، دار الكتب الثقافية, الكويت، 1972.
◆ الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة, نجم الدين الغزي, خليل المنصور, دار الكتب العلمية, ط1, 1997.
◆ لسان العرب, ابن منظور, جمع من المحققين, دار المعارف, القاهرة.
◆ المزهر في علوم اللغة وأنواعها, السيوطي، فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية, بيروت، ط1، 1998.
◆ معاني القرآن, الفراء, عالم الكتب, بيروت, ط3, 1983.
◆ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب, ابن هشام الأنصاري، مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط6، 1985.
◆ المقاصد النحوية, بدر الدين العيني, على هامش خزانة الأدب للبغدادي, طبعة بولاق.
◆ المنصف في شرح تصريف المازني, ابن جني, إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين, وزارة المعارف العمومية, القاهرة, ط1, 1954.
◆ النوادر في اللغة, أبو زيد الأنصاري, محمد عبد القادر أحمد, دار الشروق, بيروت والقاهرة, ط1, 1981.
◆ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, السيوطي, عبد العال سالم مكرم, دار البحوث العلمية, الكويت, ط1, 1980.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆
◆◆◆◆◆